

موقف الامامية من مرويات محمد بن علي الشلمغاني (ت ٥٣٢٢)

م.د. إسراء أمين المحنى
كلية الآداب / جامعة الكوفة

المقدمة:

احتل الشلمغاني (ت ٥٣٢٢هـ) مكانة متميزة في الاوساط الشيعية الامامية في وقت استقامته وقد ربطته علاقة وثيقة بالحسين بن روح النوبختي السفير الثالث للامام الغائب لذا فان لمصنفاته حضور متميز بين ابناء الطائفة ، فقد كانت متواجدة في كل بيت شيعي ، إلا أن مسألة ادعائه البابية ومنافسته للسفير الثالث على منصب النيابة واعتقاده افكاراً تعد منحرفة عن خط الطائفة ادت الى تغير في موقف الامامية وعلمائها من منه ومن هنا سعت الدراسة الى تحديد اشكالات عدة في قضية انحراف محمد بن علي الشلمغاني والموقف من الروايات التي نقلها في مؤلفاته ومصير بعض تلك المؤلفات التي توفرت عنها معلومات في بطون الكتب والتي نسب بعضها لغيره حسبما رصدنا في هذه الدراسة التي عالجت الموضوع وفق محاور عدة كان اولها التعريف بالشلمغاني وتحديد الملامح التاريخية للحقبة التي شهدت انحرافه عن خط التشيع الامامي ، والثاني عالج اهم المعتقدات ذكرت المصادر التاريخية انه قد تبناها مع من تبعه ،اما الثالث فقد تناول اهم مصنفاته والموقف منها من قبل اتباع الطائفة وعلمائها مع التطرق الى بعض مصنفاته المنسوبة لغيره بالاعتماد على الادلة المتوفرة لدينا.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الاستردادي القائم على دراسة وتحليل المشكلة موضوع البحث والاحاطة بالظروف التي واكبت انحراف بن ابي العزاقر الشلمغاني ونتائج ادعائه البابية واجراءات الطائفة ازائه وتدخل السلطة السياسية في نهاية الامر والموقف ازاء مؤلفاته المنتشرة بين اتباع الطائفة، وتتبع ذلك في بطون الكتب التي ارخت لتلك الحقبة وموقف الامامية من مؤلفاته وما دار حول اختفاء ونسبة بعضها الى غيره والوقوف على اهم الاراء التي قيلت في ذلك .

استندت الدراسة الى مصادر عدة رفتنا بمعلومات قيمة عن تلك الحقبة وتداعياتها لعل في مقدمتها المصادر الشيعية الامامية مثل الغيبة للشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) نقل نصوصاً غاية في الاهمية عن كتابي الشلمغاني التكليف والاوصياء ،بالاضافة لكتاب رجال النجاشي لابي العباس النجاشي (ت ٤٤)، ومن المصنفات التاريخية كتاب تجارب الامم لمسكويه (٤٢١هـ) ذكر بشيء من التفصيل الظروف التي واكبت صعود نجم الشلمغاني وعلاقته بالسلطة السياسية وزراء الدولة ودعم من ركن اليه منهم ، وذكر كذلك اخبار انحرافه واستثاره واجراءات الخلافة العباسية ازاءه .

محمد بن علي الشلمغاني وادعائه النيابة

محمد بن علي ابو جعفر الشلمغاني المعروف بابن ابي العزاقر (ت ٥٣٢٢هـ) ونسبته الى (شلمغان) بنواحي واسط ، كان في اول امره اماميا ثم نسب اليه الادعاء بان اللاهوت حل به وتبعه الناس واعيان الدولة العباسية واليه نسبت الفرقة العزاقرية ^٢ .

يعتبر بن ابي العزاقر من ابرز علماء الامامية في وقت استقامته وله مؤلفات اوردتها المصادر منها كتاب التكليف ،ورسالة الى ابن همام ، وكتاب ماهية العصمة ، وكتاب الاوصياء ،كتاب الامامة الكبير والصغر ، وفضل النطق على الصمت، البدء والمشيئة ،والزاهر بالحج العقلية ،كتاب المباهلة، كتاب المعارف،الايضاح،فضائل العمرتين، الانوار ،التسليم، البرهان والتوكيد ،نظم القرآن ^٣ .

ادعاؤه النيابة .. الدوافع والنتائج :

تمتع الشلمغاني بمكانة بارزة عند الطائفة في ايام استقامته وتشير المصادر الى علاقته الوطيدة بالسفير الثالث الحسين بن روح النوبختي ^٤ ، اذ انه كان نائباً للسفير الثالث تولى مهام الوساطة بينه وبين الشيعة بسبب اضطرار النائب الثالث الى الاختفاء عن الانظار اثر ملاحقة من قبل السلطة ^٥ .

يذكر ان الشلمغاني كان ذا شخصية متنفذة فقد جاء من واسط الى بغداد مع الوزير حامد بن العباس^١ ويذكر التتوخي ((ان ابا جعفر بن الشلمغاني كان في نهاية الاختصاص بحامد بن العباس وقد اجتبه الى بغداد وكان يدخله في ارائه ويشاوره في مهماته ويوسطه في كبار الامور))^٢

ما سبق يتضح بان بن ابي العزاقر كان قريب من مركز القرار في السلطة بالإضافة الى قربه من بن روح النوبختي وبإشر مهام الوساطة بين السفير الثالث واستبعاد الطائفة اثناء استئثاره.

تعود بدايات الخلاف بين ابي جعفر الشلمغاني وبين روح النوبختي الى ادعاء الشلمغاني النيابة والوكالة للامام الغائب (عج) وقد وصف المنافسه بينه وبين بن روح بالقول (مادخلنا مع ابي القاسم الحسين بن روح في هذا الامر الا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه لقد كنا نتهارش على هذا الامر كما تتهارش الكلاب على الجيف)^٣.

كان اصرار الشلمغاني على انه هو احق بالنيابة بدل بن روح قد دفعه الى طلب المباهلة منه^٤ اذ (انفذ إلى الشيخ الحسين بن روح يسأله أن يباهله و قال: أنا صاحب الرجل وقد أمرت أن أظهر العلم ، وقد أظهرته باطنًا و ظاهراً ، فباهلي فانفذ الشيخ رضي الله عنه في جواب ذلك أينا نقدم صاحبه فهو المخصوص ، فتقديم العزاقري فقتل و صلب واخذ معه بن ابي عون وذلك في سنة ثلاثة وعشرون وثلاثمائة)^٥.

ولانعلم على وجه الدقة متى تمرد الشلمغاني على الحسين بن روح وسبب ذلك اتنا لا نعرف متى اخفى الحسين بن روح السفير الثالث ولامدة اخفائه بيد ان القرائن تفيد ان فترة الاخفاء كانت في وزارة حامد بن العباس التي استمرت من جمادى الآخرة سنة ١١٥٣٠^٦ حتى ربى الآخر سنة ١٢٥٣١^٧.

في اغلب الظن ان الشلمغاني استغل اختفاء الحسين بن روح فدعا جماعة من خواص الشيعة ومتذفيهم الى الالتفاف حوله ويرجح الباحثين الى ان الهدف الشلمغاني في البداية هو الاستحواذ على منصب الحسين بن روح ويكون بذلك هو السفير للامام الغائب عج ثم بالغ في ادعائه الالوهية والحلول فيما

بعد^{١٣}. اشارت المصادر الى ان وقت وزارة حامد بن العباس كان بداية ظهور دعوى الشلمغاني^{١٤} ويدرك ان الحسين بن روح النوبختي هو من اظهر هذه الدعوه^{١٥}، ويمكن القول ان المكانة المتميزة التي تتمتع بها السفراء في المجتمع الشيعي دفعت عدد من الاشخاص الى ادعاء النيابة للامام المنتظر^{١٦} ومنهم الشلمغاني للوصول الى تلك المكانة وتحقيق الاطماع الشخصية من وراء هذا الادعاء^{١٧}

عرف الشلمغاني بعلاقاته القوية مع بعض الاسر المنتفذة ومنها اسرة ال فرات وبعد استئزار ابو علي الحسن بن علي بن محمد بن الفرات للمرة الثالثة في ربيع الآخر سنة ٣١١هـ على اثر عزل حامد بن العباس^{١٨}، تطورت علاقته مع المحسن بن ابي الحسن بن الفرات الذي ادخله في الجهاز الاداري اذ جعله مكان عدد من عمال الديوان لتقادي هجوم المناوئين له والكشف عن الاموال التي اخذها من الناس ويفكك مسكونيه على ان (نصب أبا جعفر محمد بن علي الشلمغاني المعروف بابن أبي العزاقر وكان هذا يدعى من حلول الالاهوت فيه ما ادعاه الحلاج . وكان المحسن قد غنى بهذا الرجل فاستخلفه بالحضرة لجماعة من العمال وكان له صاحب يعرف بملازمه مقدم على الدماء من أهل البصرة)^{١٩}، بعد مقتل بن الفرات ونجله سنة (٣١٢هـ)^{٢٠} ، اختفى الشلمغاني وهرب الى الموصل واستتر عند ناصر الدولة الحمداني^{٢١}، وصدر توقيع من الناحية المقدسة للسفير الثالث الحسين بن روح بلعنه في ذي الحجة ٣١٢هـ وهو اذ ذاك بسجنه^{٢٢}. اختفى الشلمغاني في معلميا^{٢٣} احدى القرى القريبة من جزيرة بن عمر وفي معرض ترجمته للشلمغاني ، ذكر النجاشي ان احد شيوخه وهو ابو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب^{٢٤} قرأ كتب الشلمغاني عنده واجازه الاخير في روایتها في مكان استثاره^{٢٥}.

عاد بن ابي العزاقر الى بغداد واختفى فيها فترة خوفا من مناوئيه في الوقت الذي شاعت فيه عقائده وزاد عدد متبعيه اتباعه من الملفت ان الزيادة الكبيرة في متبوعي العزاقرية و منهم شخصيات من اكابر واعيان بغداد فذكر ابن الاثير اسماء ثلاثة من اتباعه (...وقيل انه اتبعه على ذلك الحسين بن القاسم بن عبد الله

بن سليمان بن وهب الذي وزر للمقتدر بالله وأبو جعفر وأبو علي ابنا بسطام وإبراهيم بن محمد بن أبي عون وابن شبيب الزيات وأحمد بن محمد بن عبدوس كانوا يعتقدون ذلك فيه ، وظهر ذلك عنهم وطلبوها أيام وزارة ابن مقلة للمقتدر بالله فلم يوجدوا) ^{٢٦}.

وتشير المصادر الى انه في سنة ٣٢٢ هـ قبض على الشلمغاني من قبل الوزير بن مقلة وسجن واثناء تفتيش داره عثر على رقاع وكتبا تكشف عن مذهبة ومعتقداته وطرق تعامله مع مريديه ^{٢٧} معتقدات العزاقرية وموقف الناحية المقدسة منها

ان العقائد التي تبناها الشلمغاني وما ادعاه تبدوا غير واضحة ويعود السبب في ذلك الى انه لم يصل اليها شيء عنه او عن اتباعه انما ماوصل كان من قبل اعدائه ومناوئيه ويتسم بأنه يسير ومشوب بالتهمة والاغراض ويدل مانقلته المصادر ان الشلمغاني كان من الحلولية فقد اتفق كل من نقل اخباره على ذلك ، ويدل على ذلك امور عديدة منها:

- التوقيع الذي صدر من الناحية المقدسة بيد الحسين بن روح النوبختي سنة ٣١٢ هـ والذي ضمنه الطوسي في جملة اخبار ابن ابي العزاقر الواردة في كتاب الغيبة والذي جاء فيه (عرف أطال الله بقاك! وعرفك الله الخير كله وختم به عملك، من ثق بيده وتسكن إلى نيته من إخواننا أدام الله سعادتهم: بأن (محمد بن علي المعروف بالشلمغاني) عجل الله له النقمـة ولا أمهـلهـ، قد ارتد عن الإسلام وفارقه، وألـحـ في دين الله وادعـى ما كـفـرـ معـهـ بالـخـالـقـ جـلـ وـتـعـالـىـ، وافتـرىـ كـذـبـاـ وـزـورـاـ، وـقـالـ بـهـتـانـاـ وـإـثـمـاـ عـظـيمـاـ، كـذـبـ العـادـلـونـ بـالـلـهـ وـضـلـلـاـ بـعـدـاـ، وـخـسـرـوـاـ خـسـرـانـاـ مـبـيـنـاـ، وـأـنـاـ بـرـئـنـاـ إـلـىـ اللـهـ تـعـالـىـ وـإـلـىـ رـسـوـلـهـ صـلـوـاتـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـامـهـ وـرـحـمـتـهـ وـبـرـكـاتـهـ مـنـهـ، وـلـعـنـاهـ عـلـيـهـ لـعـيـنـ اللـهـ تـتـرـىـ، فـيـ الـظـاهـرـ مـنـاـ وـالـبـاطـنـ، فـيـ السـرـ وـالـجـهـرـ، وـفـيـ كـلـ وـقـتـ وـعـلـىـ كـلـ حـالـ، وـعـلـىـ كـلـ مـنـ شـايـعـهـ وـبـلـغـهـ هـذـاـ القـوـلـ مـنـاـ فـأـقـامـ عـلـىـ تـوـلـاهـ بـعـدـهـ، أـعـلـمـهـ تـوـلـاـكـ اللـهـ! أـنـاـ فـيـ التـوـقـيـ وـالـمـحـاذـرـ مـنـهـ عـلـىـ مـثـلـ مـاـ كـنـاـ عـلـيـهـ مـمـنـ تـقـدـمـهـ مـنـ نـظـرـائـهـ، مـنـ:

(الشريعي، والنميري، والهلالي، والبلالي) وغيرهم وعادة الله جل ثناؤه مع ذلك قبله وبعده عندنا جميلة، وبه نثر وإياها نستعين وهو حسينا في كل أمورنا ونعم الوكيل^{٢٨})

نقل ياقوت الحموي الرسالة التي بعثها الخليفة العباسى الراضى الى الامير ابى الحسين نصر بن احمد السامانى فى بخارى بعد قتله للشلمغانى واعوانه سنة ٥٣٢٢هـ، ذكر فيها العقائد المنحرفة التى نادى بها من حلول وادعاء للربوبية ومما جاء فيها (... يصف أن الله عز وجل يظهر في كل شيء بكل معنى وأنه في كل أحد بالخاطر الذي يخطر بقلبه فيتصور له ما يغيب عنه كأنه يشاهده وأن الله اسم لمعنى ومن احتاج اليه الناس فهو الاهم ولهذا يستوجب كل كفى ان يسمى الله...) ^{٢٩}، ونجد ان الخليفة نسب معلوماته عن انحراف ابن ابى العزاقر الى مازوده به وزيره ابو علي محمد الذى اخبر الخليفة بأنه كان السبب في انحراف فئة من الناس تبنت افكاره ^{٣٠}

اورد المؤرخون شرحًا وافيًا لمعتقدات العزاقرية تتفق مع مضامين رسالة الراضى ومنها ما نقله ابن الجوزي ^{٣١}، وابن الاثير ^{٣٢}، وابن خلكان ^{٣٣}، وابو الفداء ^{٣٤}، والصفدي ^{٣٥}، بالإضافة الى ماذكره الطوسي ^{٣٦} والنجاشي ^{٣٧} . وقد اشارت هذه المصادر ادعائه الربوبية والحلولية والدعوة الى ترك العبادات كالصلوة والصيام والتناصح وغيرها من الاحكام التي ضمنها كتابه الحاسة السادسة ^{٣٨} الذي كان بمثابة دستورا دينيا لأصحابه ^{٣٩}.

مصنفات محمد بن علي الشلمغانى وموقف الامامية منها

تمتع الشلمغانى بمنزلة سامية بين علماء الطائفة في الحقبة التي سبقت انحرافه فقد كان في مقدمة علماء الامامية وقد صنف عدد من الكتب التي كانت تحضى بتقدير الطائفة والتي بقيت متداولة حتى بعد انحرافه ومقتله ، الامر الذي ادى الى تساؤل الشيعة الامامية حول امكانية الرجوع لتلك المؤلفات اذ ورد انه قد (سئل الحسين بن روح عن كتب بن ابى العزاقر بعد ما ذم وخرجت فيه اللعنة فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملأ؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد

سئل عن كتببني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملأء؟ فقال صلوات الله عليه: خذوا بما رروا وذرروا ما رأوا^٤.

ان التوجيه السابق ينطوي على اخذ مرويات الشلمغاني وامثاله في حال استقامتهم وفق ما يتلائم مع عقائد المذهب اما ما يستجد من افكار تحمل بذور انحرافهم فقد نهي عن تبنيها من قبل اتباع الطائفة.

وردت مسائل من مدينة قم سئل اصحابها عن الجوابات التي ترد عليهم (هل هي جوابات الفقيه (ع) او جوابات محمد بن علي الشلمغاني، لانه حكي عن انه قال: هذه المسائل انا اجيب عنها فكتب اليهم على ظهر كتابهم: بسم الله الرحمن الرحيم قد وقفنا على هذه الرقعة وماتضمنته ، فجميعه جوابنا ولا مدخل للمخذل الضال المضل المعروف بالعزاري لعن الله في حرف منه...) ^١.

من الواضح ان السؤال الوارد استهدف معرفة مصدر الاجابة على اسئلة اتباع الطائفة بعد ادعاء الشلمغاني انه هو من يجيب عليها، وربما كان الشلمغاني هو المصدر الرئيسي للحسين بن روح في جواب المسائل التي كانت ترد من الناس وحينما اضطر ابن روح للتخفيف وحصل الخلاف بينهما اظهر الشلمغاني ذلك واصبح اثر ذلك بن روح في وضع محرج . كما ان من الدلالات التي يحملها النص السابق ان اصداء انحراف الشلمغاني وادعائه وصلت الى الاقاليم المجاورة مما يحمل على الاعتقاد بوجود معتقدين لها من ابناء تلك المناطق.

وهناك اشارات الى ان مؤلفات محمد بن علي الشلمغاني كانت متداولة حتى عصر الشريف المرتضى اذ وردت اسئلة من الشيعة حول الرجوع الى مؤلفاته فكان الجواب بان (الرجوع الى ابن بابويه او الى كتاب الحلبى اولى من الرجوع الى كتاب الشلمغاني على كل حال)^٢.

ان مაصلينا من نصوص منقولة عن مؤلفات الشلمغاني كانت من كتابين هما كتاب التكليف ووكتاب الاوصياء وستتناول دراسة هذان المصنفان ومالمسائل المتعلقة بهما وما اثير حولهما من فرضيات .

١- كتاب التكليف:

يعد كتاب التكليف من ابرز مؤلفات الشلمغاني والذي صنفه في وقت استقامته، ذكر الطوسي ان الشلمغاني كان اثناء تاليف الكتاب كلما اصلاح باب ادخله الى الشيخ بن روح النوبختي فيعرضه عليه ويحككه^{٤٣} فإذا صح الباب خرج فنقله وأمرنا بنسخه^{٤٤} ، عرض جماعة من الشيعة كتاب التكليف على الحسين بن روح السفير الثالث ويبدوا من ظاهر النص ان ذلك كان بعد انحرافه (فقرأه من اوله الى اخره فقال : ما فيه شيء الا وقد روي عن الانئمة الا موضوعين او ثلاثة فانه كذب عليهم في روایتها)^{٤٥} .

ان تتبع اهم مصنفات الامامية تدل على حضور مرويات الشلمغاني الواردة في كتاب التكليف في اهم مؤلفات علماء الطائفة ومنهم الشريف المرتضى الذي اورد روايات الكتاب الانف الذكر في رسائله بموضوعين الاول في باب حقيقة الكفر والشرك والايمان بالقول (في كتاب التكليف عن علي بن ابي طالب (ع) انه قال من عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ومن عبد الاسم والمعنى فقد أشرك ومن عبد المعنى بحقيقة المعروفة فهو مؤمن حقا)^{٤٦} ، والثاني في باب تحليل المولى امته للغير^{٤٧} .

اما الطوسي فذكر في الفهرست انه يروي كتاب التكليف (اخبرنا به جماعة عن ابي جعفر بن بابويه عن ابيه عنه الاحديثا واحد منه في باب الشهادات ...)^{٤٨} كما اخذ عنه ابن ادريس في كتاب السرائر^{٤٩} .

ولابد من التوقف عند مسألة اعتماد حجية رواية المنحرف او المخالف لعقيدة الامامية فقد ذهب المشهور من المتقدمين الى شرط الايمان في الراوي بمعنى كونه اماميا اثني عشريا ومقتضاه عدم جواز العمل باخبار المخالفين لعقيدة الامامية^{٥٠} .

في حين نجد ان الشيخ الطوسي خالف المتقدمين بذلك حيث جوز العمل بخبر المخالفين الثقات اذا رروا عن الانئمة (ع) ولم يكن في روايات الاصحاب مايخالفه ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافة ، كما ان اكثر المحققين من المتأخرین لم يشترطوا في الراوي اكثر من الوثاقة من غير تفصيل ما اذا كان الراوي ثقة متحرزا عن الكذب يشمل دليل حجية الخبر الواحد وان لم يكن عدلا لفساد عقیدته وذلك لقيام السيرة

العقلانية على قبول كل خبر كان المخبر به ثقة في نفسه او موثقا به فقد ورد عن الامام العسكري (ع) في حق بني فضال (من الفطحية)^١ انه قال (خذوا بما رروا وذرروا ما رأوا)^٢ مما سبق نجد تصريح المحققين من العلماء بأنه لاتنافي بين فساد العقيدة والوثاقة^٣ وان فساد العقيدة لا يضر بحجية خبر الثقة مطلقاً^٤، كما ان المراد كون الراوي صالح الرواية في خصوص مارواه اصحابنا عنه في الاستقامة لأنهم تركوه بعد انحرافه وظهور فساد عقيدته ولا منافاة بين كون شخص ثقة في حال وكونه متهم بالكذب في حال اخر^٥.

لهذا نجد ان اعتماد علماء الامامية على مرويات الشلمغاني جاءت من هذا الباب فالمروريات التي تداولها الشيعة عنه في حال استقامتها بقيت معتمدة الى ما بعد انحرافه بنص كبار علماء الامامية .

وقد وجدنا ان الحسين بن روح لما عرضت عليه مسألة حول انتشار مصنفات الشلمغاني بين ابناء الطائفة وورود مسألة عن امكانية الرجوع اليها فأجاب (اقول فيها ما قاله ابو محمد الحسن بن علي (ع) وقد سئل عن كتب بني فضال ، فقالوا كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء ؟ فقال صلوات الله عليه خذوا بما رروا وذرروا ما رأوا)^٦

ان التوجيه السابق ينص على اخذ مرويات الشلمغاني وامثاله في حال استقامتهم وفق ما يتلائم مع عقائد المذهب اما ما استجد من افكار تحمل بذور انحرافهم فقد نهي عن تبنيها من قبل الامامية .

لهذا نجد ان كتب الشلمغاني متداولة في الحقب الزمنية التي تلت مقتله اذ وردت اسئلة من قبل اتباع الطائفة الى الشريف المرتضى حول الرجوع الى مصنفاته او الالتجاء الى غيره من العلماء اذ كان نص ماورد هو (ما يشكل علينا من الفقه نأخذه من رسالة علي بن موسى بن بابويه القمي ، أو من كتاب الشلمغاني ، أو من كتاب عبد الله الحلبي) فكان الجواب (الرجوع إلى كتاب ابن بابويه وإلى كتاب الحلبي أولى من الرجوع إلى كتاب الشلمغاني على كل حال)^٧ .

ومن المسائل التي تتعلق بكتاب التكليف هو الربط بينه وبين كتاب فقه الرضا المنسوب لابن بابويه القمي وان اول من جزم بأنه هو عينه كتاب التكليف السيد حسن الصدر في كتابه (فصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقه الرضا)^٨ اذ أكد على ان كتاب التكليف صنفه الشلمغاني في ايام استقامته وكانت الطائفة تعمل به وترويه عنه ومن رواه عنه واخذه منه علي بن موسى بن بابويه القمي شيخ القميين ووالد الشيخ الصدوق وقد جعله الاصل لرسالة الشرائع التي كتبها لولده الصدوق ورواه الشيخ الصدوق عن أبيه^٩.

وبين ان وحدة كتاب التكليف وكتاب فقه الرضا تأتي من عدة دلائل منها : وجود روایات وردت في كتاب فقه الرضا اوردها علماء الإمامية بنصها عن كتاب التكليف وانفرد بروايتها الشلمغاني وانها لم تكن لغيره بنص العلماء اذ اكد (وجود اشياء في الفقه الرضوي محكية في كتب الشيوخ عن كتاب التكليف وانه تفرد الشلمغاني بوضعها وكذبها في كتاب التكليف بنص الشيوخ الحجج عليها وعلى مواضعها من ذلك الكتاب وهي على الوصف المنصوص من الشيوخ موجودة في الكتاب المشتهر بفقه الرضا)^{١٠}.

منها تقرده بنقل رواية الشهادة ونصها (روى العالم (ع) انه قال: إذا كان لأخيك المؤمن على رجل حق دفعه عنه ولم يكن له من البينة عليه إلا شاهد واحد، وكان الشاهد ثقة رجعت إلى الشاهد فسألته عن شهادته، فإذا أقامها عندك شهدت معه عند الحاكم على مثل ما يشهده عنده لئلا يتوى حق امرئ مسلم)^{١١}. انفرد بهذه الرواية لوحده. وهذا موجود في الكتاب المنسوب للرضا (ع)^{١٢} باللفظ المروي عن كتاب التكليف في عوالي اللالى^{١٣} وفي كتاب الغيبة للشيخ الطوسي^{١٤} ، اذ ان (الذي كذبه محمد بن علي في باب الشهادة عين ما في باب الشهادة من الكتاب المعروف بالفقه الرضوي بالعيان والوجдан هو في كتاب التكليف بشهادة الشيوخ الاعلام مثبت الاتحاد بلا ارتياط)^{١٥}.

كما ان العلامة الحلي في الخلاصة في ترجمة الشلمغاني ذكر كتاب التكليف وان الشيخ المفيد رواه الا حديثا منه في باب الشهادة انه يجوز ان يشهد لأخيه اذا كان له شاهد واحد من غير علم^{١٦}.

ومن المسائل التي استدل من خلالها على نسبة كتاب الفقه الرضوي للشلمغاني (ان جماعة من متقدمي الاصحاب حكوا عن الشلمغاني في تحديد الكل . انه مالا يتحرك جنبا بطرح حجر في وسطه، وانه خلاف الاجماع من مختصات كتاب التكليف وانه لم يذهب اليه أحد منا وهو موجود في هذا الكتاب المشتهر

بالرضا^{٦٧} وهذا دليل اخر يعزز الفرضية الذاهبة كون الفقه الرضوي هو عينه كتاب التكليف
ومما جاء في كتاب (الفقه المنسوب) من قوله: (وَإِنْ غَسْلَتْ قَدْمَيْكَ وَنَسَيْتَ الْمَسْحَ عَلَيْهِمَا فَإِنْ ذَلِكَ يَجزِيكُ
(أرجلكم ، لأنك قد أتيت بأكثر ما عليك ، وقد ذكر الله الجيع في القرآن : المسح والغسل ، قوله تعالى (أرجلكم
إلى الكعبين) - بفتح اللام - أراد به الغسل وقوله (أرجلكم) - بكسر اللام - أراد به المسح . وكلاهما
جائزان مرضيان الغسل والمسح ، قال السيد الصدر : وقد رأيت بخط السيد الفاضل المتبحر علي بن أحمد
الصدر المعروف بالسيد علي خان - رحمه الله - المدنى شارح الصحيفة ، حاشية على هذه العبارة هذه
صورتها بلفظه هذا خلاف لما أجمعـت عليه الفرقـة الناجـية الإمامـية ، ولم أرـ هذا المذهبـ في كتابـ من
كتب الإمامـية سوى هذا الكتابـ . وحملـه على التـقـيـة بـعـيد جـداـ إـذ لا مـظـنة لـهـاـ هـنـاـ ، وـهـوـ مـذـهـبـ ابنـ العـربـيـ
منـ العـامـةـ فيـ فـتوـحـاتـهـ^{٦٨} ويضافـ إلىـ ذـلـكـ انـ صـاحـبـ الـكتـابـ يـخـرـجـ الـاحـادـيـثـ بـلـفـظـ الـراـوـيـ فـلـوـ كانـ
الـامـامـ هوـ المـتـكـلـمـ لـقـالـ روـيـ الـامـامـ الرـضاـ (عـ) عنـ اـبـيهـ عنـ اـجـادـهـ (عـ) اـذـ وـرـدتـ عـبـارـةـ اـرـوـيـ عنـ عـالـمـ
فيـ الـكتـابـ (٣٨)^{٦٩} مـرـةـ انـ هـذـهـ عـبـارـةـ تـدـلـ عـلـىـ انـ المـتـحدـثـ لـيـسـ الـامـامـ (عـ) اـنـماـ قدـ يـكـونـ مـتـقدـماـ فيـ
الـطـائـفةـ كالـشـلمـغـانـيـ الـذـيـ صـرـحـ كـتـبـ الـرـجـالـ بـاـنـهـ كـانـ مـنـ الـمـتـقـدـمـينـ مـنـ رـجـالـ الـطـائـفةـ فـيـ حـالـ

كما أن راوي كتاب التكليف عن الشلمغاني، هو أبو الحسن علي بن موسى بن بابويه والد الشيخ الصدوق كما نص عليه أصحاب الفهرس كالشيخ والعالمة وغيرهم . فالاحتمال الوارد هنا أن أبو الحسن علي بن موسى - المصدر به الكتاب - ليس الإمام الرضا (ع) بل هو ابن بابويه : وعادة القدماء جارية في ذكر اسم الجامع الراوي أو المؤلف في ديباجة الكتاب، وينسب إليه الكتاب^{٧١}.

٢- كتاب الاوصياء

صنف الشلمغاني كتاب الاوصياء في ايام استقامته وقد نصت عليه كتب التراجم اذ ذكره النجاشي^{٧٢} (٤٥٠هـ) ضمن مؤلفات ابن ابي العزاقر ،كما نقل منه الطوسي في الغيبة في روایتين^{٧٣} ، نقل المؤرخ المسعودي (ت ٣٤٦هـ) ان لديه نسخة الكتاب واخذ عنها بقوله (وقد اتينا على ما ظهر من قوله وحکاه من هذا عن نفسه في رسالته المعروفة بالذهبة وكتبه في الوصية وكتاب الغيبة و... وغير ذلك من كتبه في كتابنا في المقالات في اصول الديانات عند ذكر مذاهب الشيعة وغلاتهم)^{٧٤} للاحظ كثرة النقل عن الكتاب المذكور بعد عصر الطوسي (ت ٤٦٠هـ) من قبل علماء الامامية وقد تتبعنا الكتب التي ضمنت نصوصا من كتاب الاوصياء للشلمغاني في الجدول رقم (١) الذي حاولنا فيه تحديد تلك المصادر وجود نسخ الكتاب عند اصحابها من صرح منهم بذلك

الرواية المنقولة من كتاب الاوصياء	المصنف	اسم المصدر	ت
ذكر ان لديه نسخة الكتاب ص ٣٤٣	المسعودي (٣٤٦هـ)	التربية والاشراف	
اورد قائمة باسماء كتب الشلمغاني ونص على وجود كتاب الاوصياء ضمنها ص ٣٧٨	ابو العباس احمد بن علي النجاشي (٤٥٠هـ)	رجال الشيعة	
نقل عن كتاب الاوصياء في موضعين ص ٣٤٥ وص ٢٤٦	محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)	الغيبة	
نقل في ٥ موضع عن الكتاب ص ١٨٩-٢٩٦ ٤٠١-٣٢٦-٣٠٨	الطبرى (الشيعي) (٤٠١هـ)	دلائل الامامة	
نقل عن الكتاب بلفظ كتاب الوصية ص ١٥٣	عبد الكريم بن طاووس (٦٩٣هـ)	فرحة الغري	

نقل عن الكتاب ونكر اسمه (الوصياء والأنبياء من آدم إلى المهدي (ع) ص ١١١	رضي الدين بن طاووس (ت ٦٦٤)	فرج المهموم	
نقل عن كتاب الشلمغاني ص ١٦١	الحسن بن سليمان الحلي (ت ٩)	مختصر بصائر الدرجات	
ذكر ان الكتاب صنفه الشلمغاني في حال استقامته قائلة انته كانت عندي نسخه وعليها خطوط جماعة من الفضلاء بذلك ج ١٧، ص ١٩، ج ٢٥، ص ٣١	محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤)	وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة	وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة
ذكر ان لديه نسخة من الكتاب وانه كثير الفوائد يشتمل اخبار الانبياء والوصياء ص ٤٥٩	محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني الكرباسي (ت ١١٧٥)	اكليل المنهج في تحليل المطلب	

احتوى الجدول السابق على مصنفات اعتمد اصحابها على ماورد في كتاب الوصياء ومن خلال مراجعة ماورد في تلك المصادر نلحظ التالي:

- بعض من اعتمد على مرويات الشلمغاني في الوصياء صرخ بوجود نسخة من الكتاب لديه في وقت قريب من وفاة الشلمغاني كالمسعودي (ت ٦٣٤) وهذا يدل على كثرة تداول الكتاب في الاوساط العلمية اذاك.
- نصت كتب الرجال على ان كتاب الوصياء ضمن قائمة مؤلفات الشلمغاني
- ان الطبرى في دلائل الانمامه كان أكثر من اعتمد على على هذا الكتاب فنقل منه في ٥ موارد

٤- نقل عبد الكريم بن طاووس من الكتاب باسم (الوصية) بينما نقل السيد ابن طاووس من الكتاب باسم (الوصياء والابياء) من آدم إلى المهدى (ع)

٥- صرخ الحر العاملی (ت ٤١٠ـ) ان لديه نسخة من الكتاب عليها ملاحظات من بعض الفضلاء، كما ذكر صاحب اکلیل المنهج محمد جعفر الخراسانی الکرباسی ان لديه نسخة من الاوصياء ولم يرد ذكر لوجود الكتاب فمن المرجح انه فقد بعد ذلك.

على الرغم ان كتاب الاوصياء للشلمغاني قد عد من الكتب المفقودة الا ان اراء بعض المحققين ذهبت الى الربط بينه وبين الكتاب المعروف باسم (اثبات الوصية) المنسوب للمسعودي (ت ٦٣٤ـ) وكان النجاشي ذكر ان من ضمن تصانیف المسعودي (رسالة اثبات الوصیة لعلي بن ابی طالب ع)^{٧٥} وتابعه على ذلك من صنف بعلم الرجال من الشیعة في الوقت الذي لم يرد ذكر للكتاب عند التعرض لمصنفات المسعودي عند غيره من المتقدمین کابن النديم في الفهرست^{٧٦}، بل ان المسعودي نفسه لم يشر اليه في مؤلفاته الاخرى كما ان نظرۃ عامة على اسلوب التاب تثبت انها جاءت بشک مغاير عن کتابیه مروج الذب والتنبیه والاشراف، فالكتاب يبدأ بعبارة (الحمد لله رب العالمين والعاقة للمتقین ولا عذوان الا على الظالمین ، وصلی الله على سیدنا محمد واله الطیبین الطاهرین ، روی عن عالم اهل البيت عليهم السلام)^{٧٧} وقد تكرر ورود جملة (عالم اهل البيت) في مواضع الكتاب^{٧٨} كما ان المؤلف يستعمل في القسم الاول من الكتاب الذي ينتهي برسالة الرسول ص لفظة (روی) بصيغة الفعل المبني للمجهول^{٧٩}،اما في القسم الثاني ، ولاسيما في اثناء ايراده احادیث عن الائمة الاثني عشر فانه يستعمل السند^{٨٠}، والم ملفت للنظر ان اسانیده هذه لا يوجد لها ذكر في کتابی المسعودی السابق ذكرهما. كما ان اختلاف العنوان الذي اورده النجاشی لكتاب المسعودی اذ كان (رسالة اثبات الوصیة لعلي بن ابی طالب)^{٨١} وهذا العنوان يختص باثبات الوصیة لامیر المؤمنین ع في حين ان محتوى كتاب اثبات الوصیة المتداول هو ذكر امتداد الوصایا من شیث بن ادم الى الامام الثاني عشر^{٨٢} فمحفوظ الكتاب ليس محددا باثبات

الوصية لعلي ع، وذكر ابن طاووس ان كتاب الشلمغاني الذي اخذ عنه اسمه (الاوصياء والانبياء من ادم الى المهدى ع)^{٨٣}

اذ نجد انه لم يتحدث عن الامام علي ع الاقليلا ، ابتدئها في وصايا النبي (ص) لعلي ع وخطبته في الاوصياء من ادم الى الرسل والانبياء من بعده وصولا الى خاتم النبیین رسول الله ص وعترته الطاھرہ^{٨٤}

ولادة الامام ع وكفالة النبي ص لعلي ع واحوال الخلافة بعد الرسول ص بدأ بالسقیفة ووصیة عمر في الشوری الى خلافة امير المؤمنین ع وحرب الجمل والنهروان ومعجزات الامام ومقتله ووصیته لابنه الحسن (ع)^{٨٥}

لذا فقد رجح احد الباحثين ان الكتاب هو لشخص اخر لأن اسلوبه وطريقة تأليفه وصيغته وانشائه كل هذه لا تتفق مع اسلوب وطريقة التأليف ومع اسلوب سبک کتابی المسعودی المذکورین وقد رأى احد الاشخاص ذلك الكتاب ولم يجد معه اسم مؤلفه فنسبه الى المسعودی واضاف اليه بعض الجمل ليثبت انه له لاسیما ان للمسعودی جملة كتب في الامامة فنسبته اليه تكون قضية سهلة القبول.^{٨٦}

ومع تطابق الروایات الواردة في المصادر عن كتاب الاوصياء مع روایات كتاب اثبات الوصیة المنسوب للمسعودی أمكننا الرکون الى الرأی القائل بوجود ارتباط بين الكتابین وانه هو كتاب الاوصياء الذي ذكرته المصادر واضافة لما سبق فقد بني هذا الرأی على ما يلي

- ان الكتاب المنسوب للمسعودی يتضمن ذكر الانبياء والاوصياء
- ان الكتاب الذي صنفه الشلمغاني يدور حول الانبياء والاوصياء من ادم الى صاحب الامر عج وانه من كتب الشلمغاني التي صنفها في حال استقامته

اذن هناك ترابط بين موضوعي الكتابين مادفع بعض المحققين الى القول بوحدتهما وقد صرخ بذلك المحقق محمد جواد شبيري زنجاني بذلك اعتمادا على مانقله علماء الطائفة ومنهم الشيخ الطوسي وابن طاووس عن كتاب الاوصياء موجود بعينه في كتاب اثبات الوصية^{٨٧}.

-ورد في مقدمة كتاب الاوصياء ان منهج المؤلف التزم بذكر الاحاديث الصحيحة الثابتة بحسب محمد سراب التتكابني^{٨٨} الذي قال ان (هذا الكتاب الآن عندي وهو كثير الفوائد يشتمل على أخبار الأنبياء والأوصياء وذكر في أوله أنه لم يذكر فيه من الأحاديث إلا المشهور الصحيح الثابت ، وذكر الرواة له أنه صدقه في حال استقامته)^{٨٩} ومن خلال متابعة روایات الكتاب وجدنا أن رواياته -لاسيما النصف الثاني منها- هي من الروایات المشهورة التي أخرجها واستطرافها المحدثون في مدوناتهم الحديثية - كالصفار في البصائر، والكليني في الكافي، والصدق في كمال الدين والعيون وغيرها.

-من الواضح أن نسخ كتاب الأوصياء للشلمغاني كانت متداولةً منذ زمان تأليفها في أوائل القرن الرابع الهجري، إلى زمان المولى محمد سراب التتكابني^{٩٠} (ت)، المعاصر للعلامة المجلسي، المتوفى بعد العلامة المجلسي (ت) بثلاثة عشر عاماً، وهو آخر من وقفنا على كلامه بوجود نسخة من الكتاب لديه^{٩١}.

-كما أنه بدأت تظهر نسخ كتاب إثبات الوصية منسوبةً إلى المسعودي لدى الطائفة في عهد العلامة المجلسي، الذي نقل عنه في معظم أجزائه^{٩٢} ولم يقع لنا في كلمات الأصحاب أي تصريح أو تلویح بتوفّر نسخة من الكتاب لديهم على طيلة القرون منذ عصر المسعودي إلى زمان العلامة، وذلك طيلة سبعة قرون تقريباً، ومنذ عهده بدأ العلماء يعّدون أن هذا الكتاب هو كتاب (إثبات الوصية) الذي ذكر النجاشي اسمه ضمن تصانيف المسعودي
ما سبق توصلت الدراسة إلى النقاط التالية :

- ١- كان للشلمغاني مكانة متقدمة لدى الطائفة وتمتع بنفوذ سياسي لقربة منه متذمرين في السلطة من رجال الدولة في تلك المرحلة
- ٢- تعود بداية انحراف الشلمغاني الى ادعائه النيابة والوكالة للامام من بن روح التوبختي مستغلا اختفاء الاخير عن عيون السلطة ومن ثم سجنه فيما بعد .
- ٣- وصلت اخبار ومعتقدات الشلمغاني عن طريق مخالفيه ولم تصل مؤلفاته بعد انحرافه لتكون المرجع المعتمد في التعرف على تلك المعتقدات
- ٤- كان التوقيع الصادر من الناحية المقدسة احد المصادر المعتمدة في التعرف على معتقدات العزاقرية
- ٥- ذهب المشهور من متقدمي الامامية الى شرط الایمان في الراوي وعدم جواز العمل باخبار المخالفين، بينما خالف الیخ الطوسي ذلك واجاز العمل بخبر المخالف الثقة اذا روى عن الائمة ولم يكن في روايته اختلاف عما نقل من قبل علماء الطائفة
- ٦- طرحت مسألة اتحاد كتابي التكليف وكتاب فقه الرضا المنسوب لابن بابويه ومن خلال تتبع ماورد في الكتابين ذهبا الى ما ذهب اليه السيد حسن الصدر في كون فقه الرضا هو كتاب التكليف بعد الاطلاع على التطابق الكبير بين ماورد في كليهما.
- ٧- تتبع الدراسة الاراء التي اثيرت حول كتاب الاوصياء وصلته بكتاب اثبات الوصية المنسوب للسعودي ومن خلال مراجعة ما ورد في كتب الامامية من نصوص منقوله عن كتاب الاوصياء للشلمغاني وثبت وجودها نصا لدى اثبات الوصية وواختلاف الاسلوب بين الكتاب وبين بقية مؤلفات السعودي تم ترجيح اتحاد الكتابين وان اثبات الوصية هو عينه كتاب الاوصياء للشلمغاني .

الهوامش:

- ١ - ياقوت ،معجم البلدان ، دار احياء التراث العربي ،بيروت ، ١٩٧٩، ج٣، ص٣٥٩.
- ٢ - النجاشي ،الرجال،ص ٣٧٨ ،الطوسي الفهرست،ص ٢٢٤
- ٣ - النجاشي ، المصدر السابق ، الزركلي ،الاعلام ،ج٦، ص ٢٧٣
- ٤ - الحسين بن روح النوبختي النائب الثالث للامام المنتظر تولى السفارة بعد محمد بن عثمان بنص منه تولى النيابة سنة ٥٣٠هـ الى حين وفاته سنة ٣٢٦هـ، الطوسي ،الغيبة،ص ٣٦٧
- ٥ - الطوسي،الغيبة،ص ٤٠٣
- ٦ - حامد بن العباس احد وزراء الخليفة المقتدر تولى الوزارة بعد الاطاحة بوزارة بن الفرات سنة ٣٠٦هـ، مسكويه ،تجارب الامم،ج٥،ص ١١٢
- ٧ - نشور المحاضرة ،ج ٣،ص ٨٨٤
- ٨ - الطوسي الغيبة ،ص ٣٦٤
- ٩ - الكوراني،علي ،المعجم الموضوعي لاحاديث الاماما المهدي ط٣،قم،ص ٦١٠٦ .
- ١٠ - الطوسي ،الغيبة،ص ٣٠٧ .
- ١١-المسعودي ،علي بن الحسين ،مروج الذهب ومعادن الجوهر ،ط٢،دار الهجرة ،قم، ١٩٨٤، ج٤،ص ٢١٤ .
- ١٢ - مسكويه ،احمد بن محمد ،تجارب الامم ،تحقيق ابو القاسم امامي،سروش، ١٩٩٨، ج ١٤٢ .
- ١٣ - اقبال ،عباس ،ال نوبخت ، ترجمة ، علي هاشم الاسدي ،مجمع البحوث الاسلامية ،مشهد ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٨ .
- ١٤ - ابن الاثير،الكامل ،ج ٨،ص ٢٩٠
- ١٥ - المصدر نفسه
- ١٦ - الطوسي،الغيبة،ص ٣٩٧
- ١٧ - المحنة،اسراء امين ،الحرك السياسي والمجتمعي للشيعة الامامية من الغيبة الى سقوط بغداد، ٢٦٠-٦٥٦هـ ،بيت الحكمة،بغداد ،٢٠٢٠،ص ١١٢
- ١٨ - ابن الاثير،الكامل ،ج ٨،ص ٢٩٠
- ١٩ - تجارب الامم،ج ٥،ص ١٨٥

- ٢٠ - مسکویه، تجارب الامم ، ج ٥ ، ص ٢٠٦
- ٢١ - ناصر الدولة الحمداني، الحسن بن أبي الهيجاء عبد الله بن حمدان بن حمدون التلبي ، من القادة المتقدمين في العصر العباسي ولاه المكتفي بالله الموصل واعمالها سنة ٢٩٣ هـ وعزل على يد المقىدر سنة ٢٩٣ هـ ثم اعاده ، وضمن سنة ٣١٥ هـ اعمال الخارج والضياع بالموصى والبلاد المجاورة لها ، قتل على يد احد رجال المقىدر في فتنة خلعه والبيعة للقادر سنة ٣١٧ هـ، الزركلي ، الاعلام، ج ٤، ص ٨٣
- ٢٢ - الطوسي، الغيبة، ص ٤٠٣
- ٢٣ - معلثايا، بليد له ذكر في الاخبار المتأخرة قرب جزيرة ابن عمر من نواحي الموصى، الحموي معجم البلدان، ج ٥، ص ١٥٨
- ٢٤ - ابو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني ، وصفه الطوسي بأنه كثير الرواية حسن الحفظ غير انه ضعيف جماعة من اصحابنا له كتاب، الاولادات الطاهرة، وكتاب الفرائض، الطوسي ، الفهرست ، ص ٢١٦ .
- ٢٥ - النجاشي، الرجال، ص ٣٧٩
- ٢٦ - ابن الاثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٩٠
- ٢٧ - ابن الاثير ،الكامل ، ج ٨، ص ٢٩١
- ٢٨ - الطوسي، الغيبة، ص ٤١٠
- ٢٩ - ياقوت الحموي ، معجم الادباء ، ط ٣ ، دار الفكر ، بيروت ، ج ١ ، ص ٢٤٦ .
- ٣٠ - المصدر نفسه
- ٣١ - ابن الجوزي ، المنتظم، ج ١٣ ، ص ٣٤٢
- ٣٢ - ابن الاثير ، الكامل، ج ٨، ص ٢٩٠
- ٣٣ - ابن خلكان ، وفيات الاعيان، ج ٢، ص ١٥٦
- ٣٤ - ابو الفداء ، المختصر في اخبار البشر ، ج ٢، ص ٨٠
- ٣٥ - الصفدي ، الواقي بالوفيات، ج ٤ ، ص ٨١
- ٣٦ - الطوسي، الغيبة ، ٣٠٧ ، وما بعدها ،
- ٣٧ - النجاشي، الرجال، ص ٣٧٨

- ٣٨ - ياقوت الحموي، معجم الادباء، ج ١، ص ٢٣٥
- ٣٩ - اقبال، عباس ، ال نوبخت، ص ٢٦٣ .
- ٤٠ - الطوسي ، الغيبة ، ص ٣٨٩ .
- ٤١ - الطوسي،الغيبة ، ص ٢٥١
- ٤٢ - الشريف المرتضى،رسائل،ج ١،ص ٢٧٨
- ٤٣ - حكك في الشيء ، تمرس ابن منظور ، لسان العرب،دار صادر ،بيروت،ج ١٠ ، ص ٤١٣ .
- ٤٤ - الطوسي،الغيبة،ص ٣٨٩
- ٤٥ - الطوسي،الغيبة،ص ٢٧٧
- ٤٦ - الشريف المرتضى ،رسائل ،ج ١،ص ٢٨٥
- ٤٧ - الشريف المرتضى ،رسائل ،ج ١،ص ٢٩٧
- ٤٨ - الطوسي،الفهرست،ص ٢٢٤
- ٤٩ - ابن ادريس،السائل،ج ٢،ص ١٣٢
- ٥٠ - الشريف المرتضى ، الناصريات ،ص ١٨ ،الصدر،حسن،نهاية ال دراية،ص ٢٦٨
- ٥١ - فرقة شيعية قالت ان الامامة بعد وفاة جعفر الصادق في ولده عبد الله المعروف بالافظ . الصدوق،محمد بن علي بن بابويه، كمال الدين وتمام النعمة ، تحقيق علي اكبر غفاری ، قم ، ١٩٨٥ ،ص ١٠١
- ٥٢ - الطوسي،الغيبة ، ص ٣٩٠
- ٥٣ - الكلبائكياني ، فقه الحج ، ج ١،ص ٣٩
- ٥٤ - الخوئي ، معجم رجال الحديث،ج ٣،ص ١٥٢
- ٥٥ - الكلبائكياني ، فقه الحج، ج ١،ص ٤٠
- ٥٦ - الطوسي،الغيبة،ص ٢٦٢
- ٥٧ - الشريف المرتضى ،رسائل،ج ١،ص ٢٧٩
- ٥٨ - الصدر،حسن ،فصل القضاء في الكتاب المشتهير بفقه الرضا،مخطوط في مكتبة كتاب خانه مجلس شورای ملي تحت الرقم ١٣١٨٥

- ٥٩ - الصدر، فصل القضاء، ص ٣
- ٦٠ - المصدر نفسه
- ٦١ - الطوسي، الغيبة، ص ٤٠٩
- ٦٢ - فقه الرضا ، المنسوب، ص ٣٠٨
- ٦٣ - ابن أبي جمهور الاحسائي ، محمد بن علي ، عوالى اللائى العزيزية فى الأحاديث الدينية، تحقيق اقا مجتبى العراقي ، مط سيد الشهداء ، قم، ١٩٨٣، ج ١، ص ٣١٤
- ٦٤ - الطوسي ، الغيبة ، ص ٤٠٩
- ٦٥ - الصدر ، فصل القضاء ، ص ٤
- ٦٦ - العالمة الحلي ، خلاصة الاقوال، تحقيق جود القيومي، مؤسسة النشر الاسلامي ، قم، ١٣١٧، ص ٣٩٩
- ٦٧ - الصدر ، فصل القضاء، ص ٦
- ٦٨ - الصدر فصل القضاء، ص ٨
- ٦٩ - ينظر ، فقه الرضا (المنسوب)، ص ٣٩٠-٢٠
- ٧٠ - النجاشي ، الرجال، ص ٣٧٨
- ٧١ - ينظر ، فقه الرضا (المنسوب)، ص ٤٧
- ٧٢ - الرجال، ص ٣٧٨
- ٧٣ - الغيبة، ص ٣٤٥، ٢٤٦
- ٧٤ - التبيه والاشراف ، دار صعب، بيروت، دت، ص ٣٤٣
- ٧٥ - النجاشي ، الرجال، ص ٢٥٤
- ٧٦ - ابن النديم، الفهرست، ص ١٧١
- ٧٧ - اثبات الوصية ، ص ٩
- ٧٨ - اثبات الوصية، ص ٩
- ٧٩ - اثبات الوصية، ص ١١٥، ١١٨، ٩، ١٣٣
- ٨٠ - اثبات الوصية ، ص ١٣٠

-
- ٨١ - الرجال، ص ٢٥٤
- ٨٢ - اثبات الوصية، ص ٢ و مابعدها
- ٨٣ - ابن طاووس، فرج المهموم، ص ١١١
- ٨٤ - اثبات الوصية ص ١٢١ - ١٢٨
- ٨٥ - اثبات الوصية، ص ١٢٨ - ١٥٢
- ٨٦ - علي، جواد ، موارد تاريخ المسعودي، مجلة سومر، العدد ، المجلد الحادي والعشرون، ، ص ١٤-١٥
- ٨٧ - اثبات الوصية ومسعودي صاحب مروج الذهب، مركز تحقیقات ریانه ای قائمیة اصفهان، ص ١٠-١٤
- ٨٨ - الكرباسی ، اکلیل المنهج (نقلًا عن التکابنی)، ص ٤٥٠
- ٨٩ - المصدر نفسه
- ٩٠ - المصدر نفسه
- ٩١ - العلوی ، عبد الهاذی ، کتاب اثبات الوصية للمسعودی ام للشلمغانی، مجلة الخزانة، العدد السابع ، السنة الرابعة ، اذار ٢٠٢٠، ص ٦
- ٩٢ - بحار الانوار، ج ١١، ص ٣٣، ٤٩، ١١٣، ١٤٣، ٢٧٢، ٢٥٠، ج ١٢، ص ٣٧

المصادر والمراجع:

١. ابن الاثیر،الکامل، دار صادر ،بيروت.
٢. ابن خلکان ،وفیة الاعیان وانباء ابناء الزمان ،تحقيق،احسان عباس،دار الثقافة ،لبنان.
٣. ابو الفداء ،عماد الدين إسماعيل ،المختصر في اخبار البشر ،دار المعرفة، بيروت
٤. الصفدي ،الواfy بالوفیات ،احمد الانماوط - تركی مصطفی،دار احیاء التراث ،بيروت
٥. المجلسی،محمد باقر،بحار الانوار،تحقيق،ابراهیم المیانجی- محم الباقر البهبودی ، مؤسسة
٦. الخوئی ،ابو القاسم الموسوی ،معجم رجال الحديث، ط٥، ١٩٩٢.
٧. الشبیری،محمد الجواد، اثبات الوصية ومسعودی صاحب مروج الذهب،مركز تحقیقات ریانه ای قائمیة اصفهان، ص ١٤-١٠

٨. الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى، الرسائل، تقديم احمد الحسيني، سيد الشهداء، قم، ١٩٨٥م.
٩. الصدر، حسن، فصل القضاء في الكتاب المشتهر بفقه الرضا، مخطوط في مكتبة كتاب خانه مجلس شورای ملي تحت الرقم ١٣١٨٥
١٠. الطوسي ، محمد بن الحسن ، الفهرست، تحقيق جواد القيومي ، مؤسسة النشر الاسلامي .
الغيبة ، تحقيق ، عباد الله الطهراني ، علي احمد ناصح ، مؤسسة المعارف الاسلامية ، قم ،
١١. العلامة الحلي ، خلاصة الاقوال ، تحقيق جواد القيومي ، مؤسسة النشر الاسلامي ، قم ، ١٣١٧ ،
١٢. الكرباسي ، محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني ، اكليل المنهج في تحقيق المطلب ، تحقيق جعفر الحسيني الاشكوري ، دار الحديث ، قم ، ٢٠٠٥ .
١٣. الكلبايكاني ، لطف الله الصافي ، فقه الحج - بحوث استدلالية في الحج ، ثامن الحج .
١٤. المسعودي ، علي بن الحسين ، مروج الذهب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢ ،
التبيه والاشراف ، دار صعب ، بيروت ، دت
١٥. الكوراني ، علي ، المعجم الموضوعي لاحاديث الامام المهدي ، ط٣ ، قم
١٦. ابن الجوزي ، المنظم في تاريخ الملوك الامم ، تحقيق ، مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب
١٧. ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت
١٨. اقبال ، عباس ، ال نوبخت ، ترجمة ، علي هاشم الاسدي ، مجمع البحوث الاسلامية ، مشهد ، ٢٠٠٤
١٩. علي ، جواد ، موارد تاريخ المسعودي ، مجلة سومر ، العدد ، المجلد الحادي والعشرون
٢٠. العلوى ، عبد الهادي ، كتاب اثبات الوصية للمسعودي ام للشلمغاني ، مجلة الخزانة ، العدد السابع ، السنة الرابعة ، اذار . ٢٠٢٠
٢١. المحنـة ، اسراء امين ، الحراك السياسي والمجتمعي للشيعة الامامية من الغيبة الى سقوط بغداد ، ٢٦٠-٦٥٦هـ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٢٠

